الشرط الجزائي في عقود المدربين المحترفين وتعامل الإدارات الرياضية معه

م.د.احسان عبد الكريم عواد

الملخص

في عقود المدربين المحترفين يكون الشرط الجزائي هو اتفاق بين المتعاقدين على إدراج شرط تعويضي في العقد يحددان فيه قيمة التعويض الذي يستحقه من اشترط له التعويض (المدرب) عن الضرر الذي يلحقه إذا لم ينفِّذ الطرف الآخر (النادي او الاتحاد) والتي سبق ان تم تحديدها بالعقد أو تأخر في تنفيذه (وغالبا يكون عدم تنفيذ الالتزامات المالية او التأخر بتسديدها)، في هذه الحالة يصبح الدائن في العقد (النادي او الاتحاد) مدينا بقيمة الشرط الجزائي، والمدين في العقد (المدرب) يكون دائنا بالشرط الجزائي.

وتبرز أهمية البحث من خلال تنامي ظاهرة استبدال المدربين بسرعة وتكبد الأندية والاتحادات الرياضية مبالغ الشرط الجزائي والذي غالبا ما يكون مبلغ كبير يثقل كاهل هذه الاندية والاتحادات بالإضافة الى دعاوى قضائية وإجراءات كثيرة، وبالتالي تدفع هذه الجهات مبالغ مالية كبيرة دون الحصول على فائدة منها لا سيما هي التي فرضت على نفسها ذلك، لذلك ارتأى الباحث توضيح حقيقة هذه الحالة والخروج بتوصيات قد تفيد إدارات الأندية والاتحادات لتجنب حدوث وتكرار هذا الامر.

Summary

In the contracts of professional trainers, the penalty clause is an agreement between the contractors to include a compensatory condition in the contract in which they determine the amount of compensation to which they are entitled to be compensated for their damage if the other party (club or union), which has already been specified in the contract Or the delay in its implementation (often non-implementation of financial obligations or delay in payment), in this case becomes the creditor in the contract (club or union) owe the value of the penalty clause, and the debtor in the contract (coach) is a creditor of the penal condition.

The importance of research through the growing phenomenon of replacing the trainers quickly and the clubs and sports federations the amounts of penalty condition, which is often a large amount burdens on these clubs and unions in addition to lawsuits and many procedures, and thus pay these parties large sums of money without the benefit of them, Which imposed on itself, so the researcher decided to clarify the reality of this situation and come out with recommendations that may benefit the administrations of clubs and unions to avoid the occurrence and recurrence of this matter.

١-التعريف بالبحث

١-١مقدمة البحث وأهميته

ان القاعدة العامة هي ان "العقد شريعة المتعاقدين"، اذ ان العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يتعهد فيه كل طرف بالقيام بعمل امتاع عن عمل أو وعود متبادلة يكفل تنفذيها القانون اي إذا تم الإخلال بالعقد فإن القانون يقدم ما يعرف بالتدابير القضائية للتعامل مع ذلك.

جميع العقود يترتب على ابرامها حقوق وواجبات تترتب على الطرفين، وهذا ما يسمى المسؤولية العقدية الأصل أن ينفذ الالتزام عينا " أي يقوم المدين بتنفيذ عين ما إلتزم به " وإلا يتم اللجوء للتنفيذ جبرا وإن استحال يتم اللجوء للتنفيذ بطريق التعويض المادي، اذ ان هذه العقود غالبا ما تحتوي على شرط تعويضي (الشرط الجزائي) يتم تحديده كتعويض لطرف الذي أصابه ضرر بسبب عدم تنفيذ ما التزم به في العقد

(عدم الوفاء بالعقد الصحيح يؤدي الى مخالفة قانونية تعطي للدائن الحق بطلب التنفيذ بل حتى اجبار المدين على الوفاء بالتزامه والا دفع الشرط الجزائي المحدد في العقد.

(ففي عقد الاحتراف يكون المدرب مدين والنادي او الاتحاد دائن)، ويكون للدائن بمقتضى هذه الرابطة الحق في مطالبة المدين بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل وهنا يكون (توظيف الخبرة التدريبية للمدرب لخدمة الفريق او المنتخب ورفع مستواه الفني والمهاري والاشراف عليه من جميع الجوانب وهذا يكون منصوص عليه في العقد الاحترافي) , وبذلك فالحق الشخصي يتكون من عناصر ثلاثة : الدائن والمدين وموضوع الحق , ويلاحظ أن هذه العلاقة بين الدائن والمدين يطلق عليها لفظ الحق الشخصي وذلك إذا نظرنا لها من جانب الدائن (النادي أو الاتحاد الرياضي) , ويطلق عليها لفظ الالتزام إذا نظرنا اليها من جانب المدين (المدرب) اذ عرفت المادة ٦٩ /١ من القانون المدني العراقي الحق الشخصي أو الالتزام بأنه:

١-الحق الشخصي هو رابطة قانونية ما بين شخصين دائن ومدين يطالب بمقتضاها الدائن بأن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بعمل أو يمتنع عن عمل. (في العقد الاحترافي يندرج القيام بعمل كأساس للالتزام وغالبا ما يقترن بفقرات دالة على الامتناع عن القيام بأعمال معينة والتي يتم الاتفاق عليها في العقد مثل عدم التفاوض مع ناد آخر خلال مدَة سريان العقد كذلك عدم ممارسة عمل اخر كذلك الامتناع عن كل ما قد يؤثر على المدرب، وغيرها من الفقرات ولضمان التنفيذ من قبل الطرفين يشترط الشرط الجزائي للمدرب لتعويض عن الضرر الي يلحق به .

وبناء على ذلك يرى الباحث أن عقد الاحتراف الرياضي هو من العقود الملزمة للجانبين الذي يحتوي على ترابط بين التزامات كل طرف من طرفي العقد (المدرب مع النادي او الاتحاد) وهذا ما أكده المادة ١/١٧٧ من القانون المدني العراقي [١]:

---

١ – القانون المدني العراقي.

١ – في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد العاقدين بما وجب عليه بالعقد جاز للعاقد الآخر بعد الأعذار أن يطلب الفسخ مع التعويض إن كان له مقتضى على أنه يجوز للمحكمة أن تنظر المدين إلى أجل، كما يجوز لها أن ترفض طلب الفسخ، إذا كان ما لم يوف به المدين قليلا بالنسبة للالتزام في جملته. وبناء على ذلك إذا لم يقم أحد طرفي العقد بتنفيذ التزاماته جاز للطرف الثاني أن يمتنع عن تنفيذ التزاماته (بالنسبة للمدرب عند فسخ عقد المدرب او الاستغناء عن خدماته قبل انقضاء مدة العقد من قبل النادي او الاتحاد الرياضي جاز للمدرب المطالبة بالشرط الجزائي) وهذه الحالة الشائعة للمدربين عند استغناء النادي او الاتحاد عن المدرب قبل انقضاء المدة القانونية للعقد لأي سبب، مثلا عدم صعود الفريق لبطولة كانت السبب تعاقد المدرب، او تكرار خسارة الفريق وغيرها وبذلك يترتب على ذلك دفع الشرط الجزائي.

المادة ٦٩ من القانون المدني العراقي (الحق الشخصي) أو (الالتزام) [١]:

(١–الحق الشخصي هو رابط قانوني ما بين شخصين دائن ومدين يطالب بمقتضاها الدائن بأن ينقل حقا عينيا أو يقوم بعمل أو يمتنع عن عمل. يستخلص من هذا التعريف: –

١–الالتزام رابطة قانونية. (تتمثل بالعقد الصحيح المبرم بين الطرفين)

٢–الالتزام رابطة شخصية. (تم الاتفاق بين شخصين ولكل منهما حقوق والتزامات)

٣–الالتزام عبء مالي. (التزام الدائن بدفع المال الى المدين مقابل عمل يؤديه الأخير لمصلحة الدائن ولضمان التنفيذ من الطرفين يضاف عبء مالي بشكل تعويض هو الشرط الجزائي يتم اشتراطه في العقد لطرف لصالح المدرب.

الإخلال بالعقد والشرط الجزائي

ان التزام الطرفين ببنود العقد وعد أو هو اتفاق بين المتعاقدين على إدراج شرط تعويضي في العقد يحددان فيه قيمة التعويض الذي يستحقه من اشترط له التعويض (المدرب) عن الضرر الذي يلحقه إذا لم ينفِّذ الطرف الآخر (النادي او الاتحاد) والتي سبق ان تم تحديدها بالعقد أو تأخر في تنفيذه (وغالبا يكون عدم تنفيذ الالتزامات المالية او التأخر بتسديدها)، في هذه الحالة يصبح الدائن في العقد (النادي او الاتحاد) مدينا بقيمة الشرط الجزائي، والمدين في العقد (المدرب) يكون دائنا بالشرط الجزائي.

الذي يلتزم به المدين (بالشرط الجزائي) (وقد لا يرد الاتفاق على التعويض عند إبرام العقد، وإنما يتم في اتفاق لاحق للعقد وقبل أن يحدث إخلال المدين بالتزامه، وهذه حالة قليلة الحدوث في عقود المدربين).

---

١ – القانون المدني العراقي.

١-٢ مشكلة البحث

مع ازدياد قيمة عقود المدربين وسرعة الاستغناء عنهم وعدم اعطائهم الفرصة الكاملة للعمل كان للشرط الجزائي بمبالغ عالية أهمية كبيرة يتم اشتراطها في العقد لمصلحة المدرب كضمان لحقوقه، وبالرغم من أهميته للمدرب الا انه غالبا أصبح فخ يستخدمه وكلاء المدربين ويحاولون رفع قيمته على اعتباره تعويض جيد للمدرب ولكن هذا الامر اصبح يثقل من كاهل الأندية والاتحادات ويجلهم مدينون للمدربين بمبالغ عالية دون الاستفادة من خدمات مقابل ذلك ، ومن خلال ما تقدم وجد الباحث ضرورة البحث في هذه المشكلة ليتم مراعاة ذلك من قبل الأندية والاتحادات عند التعاقد مع المدربين وعدم تكرار أخطاء سابقة.

١-٣ هدفا البحث

١. تعرف الشرط الجزائي في عقود المدربين المحترفين
٢. تعرف كيفية تعامل الإدارات الرياضية مع الشرط الجزائي في عقود المدربين

١-٤ مجالات البحث

١-٤-١ المجال البشري: عينة من الحقوقيين واداريو الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم وأندية الدرجة الممتازة في الدري العراقي

١-٤-٢ المجال الزماني: الفترة من ٢٠١٧/١/١٢ ولغاية ٢٠١٧/٣/٢٥

١-٤-٣ المجال المكاني: أماكن عمل السادة عينة البحث

١-٥ المصطلحات المستخدمة بالبحث

١-٥-١ الشرط الجزائي: يقصد بالشرط الجزائي ذلك البند الاتفاقي الذي يدرج بالعقود لضمان تنفيذها، وبمقتضاه يلتزم المتعاقد الذي يخل بالتزامه تعويض المتعاقد الآخر.

٢-الدراسات النظرية

٢-١ الشرط الجزائي

يقصد بالشرط الجزائي ذلك البند الاتفاقي الذي يدرج بالعقود لضمان تنفيذها، وبمقتضاه يلتزم المتعاقد الذي يخل بالتزامه تعويض المتعاقد الآخر. فالهدف من الشرط الجزائي إذن هو حمل المتعاقد على تنفيذ التزامه.

ومن هنا تأتي أهمية استعمال الشرط الجزائي وشيوعه في مختلف صور التعاقد، ففي البيع يلجأ إليه كل من المشتري والبائع على حد سواء، الأول يتحصن به ضد إقلاع البائع عن تسليم المبيع، والثاني يتحرز بمقتضاه لحالة عدم سداد الثمن أو التأخير فيه. وفي عقد القرض يستند المقرض إلى الشرط الجزائي ليأمن سداد المقترض لمبلغ القرض، وفي الوقت المتفق عليه، وفي عقود المقاولات المختلفة يجد أصحاب الأعمال في الشرط الجزائي

وسيلة فعالة تدفع بالمقاولين إلى تنفيذ ما تعهدوا به في وقته المحدد.

ولا يتطلب استخدام الشرط الجزائي لوجوده شكلاً أو صيغة خاصة، كقاعدة عامة، بل للمتعاقدين مطلق الحرية بالنسبة لشكل الشرط الجزائي وصيغته، فيمكن إدارجه بالعقد بالتصرف المنشئ للالتزام الأصلي، كما يمكن أن يقع باتفاق مستقل ولو كان لاحقاً للعقد، وقد يتم الاتفاق عليه صراحة، كما يمكن استخلاصه من مضمون الاتفاق وشروطه.

أن الشرط الجزائي ما هو إلا تعويض اتفاقي للضرر الناتج عن الإخلال بتنفيذ العقد، فهو يخضع للقواعد والأحكام العامة في التعويض والمسؤولية بصفة عامة، لذلك عندما يعمد المتعاقدون إلى استخدام الشرط الجزائي كشرط مقيد للمسؤولية بتقديره بمبلغ يقل عن المبلغ المستحق أصلاً، فهو لا يصح لأنه يؤدي إلى مخالفة القواعد الآمرة في هذا الصدد، والشرط الجزائي، باعتباره تقديراً اتفاقياً لمقدار التعويض الذي يستحق عن الأضرار المترتبة على مخالفة أحد المتعاقِدَين لالتزاماته، هو بند أو شرط اتفاقي يتم بإرادة ورغبة أطرافه، ومن ثم يتعين إنفاذه كما هو، ولا يجوز تعديله أو المساس به، إعمالاً لما للعقود والاتفاقات من قوة ملزمة تحول دون تعديلها إلا باتفاق الطرفين أو بنص القانون.

تتمثل الفائدة الأساسية للشرط الجزائي في إعفاء الدائن من إثبات ما لحقه من ضرر، حيث يُفتَرض أن عدم تنفيذ العقد يتضمن الإضرار بالدائن. ولأن الأصل إعمال الشرط الجزائي كما هو متفق عليه من أطرافه، فإن اشتراطه يفترض أن الإخلال بتنفيذ العقد يتضمن في ذاته الإضرار بالدائن، فالضرر، مع الشرط الجزائي، يثبت بمجرد عدم تنفيذ الاتفاق، وعلى من يدّعي خلاف ذلك إقامة الدليل.

من ناحية أخرى يُفترض في الشرط الجزائي أن الضرر المترتب على عدم تنفيذ العقد مساوٍ لما تم الاتفاق عليه بالشرط الجزائي، وفي ذلك تسهيل كبير لعبء الإثبات على الدائن.

٢-٢ عقود المدربين المحترفين

اهتمت لائحة الفيفا بعقود اللاعبين ونظمتها بالتفصيل دون تنظيم وتفصيل لعقود المدربين وتركت عملية ابرام العقود المدربين عملية حرة تعود لأطراف العقد مع تنظيم بعض أنواع الحماية والرقابة للفيفا .اذ نجد الأندية الرياضية والاتحادات تبرم عقود مع المدربين يترتب من خلالها الكثير من الحقوق والواجبات على الطرفين سواء المدرب من جهة والنادي او الاتحاد من جهة أخرى ومن خلال هذه الحقوق والوجبات يعلم كل طرف ما له وما عليه وعند مراجعة عقود المدربين نجدها غالبا ما تتوجه لتحقيق هدف معين كان يكون المشاركة ببطولة او تجاوز تصفيات لبطولة ما. وعند قراءة بنود العقد نجد ان الفترات الزمنية التي تمنح للمدرب لبناء وتطوير الفريق هي مناسبة ومعقولة لكي يستطيع المدرب وضع بصمته على الفريق يوضح بان الطرفين جادين في العمل

لتحقيق الهدف المنشود ولكن بعد فترة قد تكون قصيرة يتم فسخ عقد المدرب وغالبا من جانب واحد وهو الاتحاد او النادي مبررين ذلك بسوء نتائج الفريق او عدم استطاعة المدرب الوصول بالفريق الى البطولة تلك وبالتالي نكون امام وضع قانوني يحتم اكمال تفاصيل فسخ العقد بين الطرفين وكما تم الاتفاق عليه في العقد.

٢-٣ الإدارات الرياضية:

وهي اما الاتحادات الرياضية او الأندية الرياضية، اما الاتحادات الرياضية هي هيئات دولية رياضية اقل شأنا من اللجنة الأولمبية الدولية " اذ يختص كل اتحاد منها بالتنظيم والاهتمام بلعبة رياضية معينة كالاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الدولي للكرة الطائرة .."[١]. وينتمي لكل اتحاد من هذه الاتحادات اتحادات رياضية وطنية في كل بلد بمفرده يختص بالاهتمام باللعبة الرياضية التي ينظمها الاتحاد الدولي الذي ينتمي اليه اتحاد اللعبة الوطني. فمثلا الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم الذي هو عضو في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ينتمي إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، الذي يعد عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية. " ويتمتع الاتحاد الدولي بشخصية قانونية. كما يتمتع كل اتحاد رياضي وطني بشخصية قانونية يمنحه اياها المشرع الوطني في البلد الذي ينتمي اليه ذلك الاتحاد.

اما الأندية الرياضية فقد عرفت المادة الأولى من قانون الأندية الرياضية العراقي" أولا: النادي الرياضي الأهلي أو الحكومي تكونه جماعة تربطهم فكرة رياضية واجتماعية بهدف نشر التربية الرياضية والاجتماعية والشبابية: ثانيا: يتمتع النادي الرياضي بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ويمارس الحقوق القانونية كافة بما فيها حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها لتحقيق اغراضه المنصوص عليها في هذا القانون).

والأندية الرياضية تعد أصغر نواة أو أصغر هيئة رياضية على مستوى الهيئات الرياضية، اذ أن باجتماع عدة أندية يتكون اتحاد رياضي أو لجنة أولمبية، وباجتماع اتحادات عدةَ رياضية وطنية وعدة لجأن أولمبية وطنية تتكون لدينا الاتحادات الرياضية الدولية ثم اللجنة الأولمبية الدولية. "والسؤال هنا بماذا يتكون النادي الرياضي بحسب التعريف اعلاه لا يتحقق إلا إذا تعامل النادي الرياضي مع لاعبين رياضيين سواء كانوا هواة أم محترفين، وغالبا ما تتعاقد الأندية الرياضية مع لاعبين محترفين بموجب عقود. والنادي الرياضي يعد من أبرز منظمي الأنشطة الرياضية فهو الذي يتولى أمر إعداد سير مباراة أو أكثر من المباريات الرياضية.

---

١ -علي يحيى المنصوري; الاتجاهات العامة للثقافة الرياضية، ط١، الاسكندرية، ص٣٥٧.

٣- منهجية البحث وإجراءاته الميدانية :

٣-١ منهج البحث :

إنّ عملية اختيار المنهج الملائم للبحث تعد من الخطوات الاساسية والمهمة التي توصل الى نجاح البحث، وعليه استعمل الباحث المنهج الوصفي، لكونه المنهج ألملائم لطبيعة البحث.

٣-٢ مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث "هو الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة ويمكنه تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته"[١]. وقد تكون مجتمع البحث من اداريو اندية المقدمة في الدوري العراقي الممتاز (الزوراء والجوية والشرطة والطلبة والكرخ والنجف) واداريو اتحاد كرة القدم العراقي.

٣-٣ أدوات البحث:

٣-٣-١ استبيان الشرط الجزائي:

استخدم الباحث استبيان الشرط الجزائي الذي يتكون من سبع فقرات الفقرة الأولى والثانية تكون الإجابة عليها حرة اذ يكتب المبحوث الإجابة التي يعرفها عن الشرط الجزائي في عقد المدرب، اما الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة تكون الإجابة عليها اما (دائما، أحيانا، ابدا) وكما مبين ادناه بالجدول (١):

الجدول (١)

ت	سؤال	إجابة حرة		
١	ماذا تعرف عن الشرط الجزائي في عقود المدربين المحترفين؟			
٢	ماذا تعرف فائدة الشرط الجزائي؟	إجابة حرة		
	الفقرة	دائما	احيانا	ابدا
٣	العقود التي تتم بإشرافكم هل تتضمن شرطا جزائيا؟			
٤	يشترط الشرط الجزائي لإجبار المدرب على الالتزام ببنود العقد			
٥	يشترط الشرط الجزائي لإجبار النادي او الاتحاد على الالتزام ببنود العقد			
٦	قيمة الشرط الجزائي قريبة من قيمة الضرر المتوقع			
٧	استحقاق الشرط الجزائي يكون بتوقيتات معينة			

[١] محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، ط١ ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٠) ، ص١٣٠ .

٣-٣-٢ التجربة الاستطلاعية:

من اجل التأكد من وضوح تعليمات المقياس ووضوح فقراته للإداريين، والتعرف على ظروف تطبيق الاستبيان وما يرافق ذلك من صعوبات أو معوقات، قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية مؤلفة من (٣) اداريين من خارج عينة البحث الرئيسة، وقد اتضح من هذه التجربة إن الاستبيان وفقراته واضحة وصالح لتطبيق على عينة البحث. وبعد التوضيح من قبل الباحث تراوح زمن الإجابة على فقرات المقياس بين (١٠-١٥) دقيقة.

٣-٦ تطبيق الاستبيان:

طبق استبيان الشرط الجزائي على عينة البحث المشار إليها سابقا من قبل الباحث وعن طريق المقابلة المباشرة معهم، للمدة من ٢٠١٧/٣/١ ولغاية ٢٠١٧/٣/٢٥. وقد أكد الباحث على ضرورة فهم وقراءة وفقرات الاستبيان بدقة والإجابة عن جميع الفقرات بصدق وأمانة.

٣-٦-١ تصحيح المقياس:

بغية الحصول على الدرجة الكلية لكل استمارة، تم اعتماد مفتاح التصحيح المعد لهذا الغرض، إذ كانت الدرجة الكلية للاستبيان (٢١) درجة على أساس مجموع أوزان الإجابات على فقرات الاستبيان البالغة (٧) فقرة في حين ان الدرجة تصحيح الإجابة الحرة يكون من قبل ثلاث محكمين من الأكاديميين تخصص إدارة رياضية وعقود الرياضيين والمدربين [١].

٣-٧ الوسائل الإحصائية:

استخدم الباحث طريقة المعالجة الإحصائية لمستوى الرتب (هيل) [٢].

٤-عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها:

لغرض تحقيق الهدف الأول (تعرف الشرط الجزائي في عقود المدربين المحترفين) عمد الباحث الى توضيح الشرط الجزائي في عقود المدربين اذ انه يعتبر مصدره الاتفاق بين الطرفين وقد وضحت المادة (٣٦٤) من القانون المدني على أنه (يجوز للمتعاقدين أن يحدد مقدما الضمان بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق مع مراعاة أحكام القانون) ، وهذا النص أتاح للأطراف الاتفاق في العقود على شرط جزائي يتمثل بمبلغ مالي أو التزام معين بحيث يقدرون الاضرار المتوقع حدوثها من أي طرف نتيجة عدم تنفيذ الالتزام الأصيل، أي انه ضمان مال

---

١ – الدكتور محمد فاضل –كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة ديالى–تخصص إدارة رياضية وعقود

–الدكتور محمود فرحان حسن–المديرية العامة لتربية ديالى – تخصص ادرة رياضية

–الدكتور صبار شحاذه–المديرية العامة لتربية ديالى–تخصص إدارة رياضية

٢ – سعد عبد الرحمن، القياس النفسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨، ص٩٧.

وتعويضي عن الاضرار التي قد تصيب المدرب (يُشترط في العقد لصالح المدرب) في حالة عدم التزام النادي او الاتحاد الرياضي ببنود العقد او قيام الاخير بفسخ العقد من طرف واحد وهي حالة شائعة الحدوث ومتوقعة مما يترتب عليها وضع قانوني يستطيع المدرب المطالبة بالشرط الجزائي، ويستطيع المدين (النادي او الاتحاد) أن يعرضه على المدرب (الدائن بقيمة الشرط الجزائي)، متى ما أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً بخطأ المدين. أما إذا أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً بسبب أجنبي (مثلا نشوب حرب في الدولة)، فإن الالتزام ينقضي ولا يجوز للدائن (المدرب) عندئذٍ المطالبة بالشرط الجزائي، لأن الشرط الجزائي ليس إلا تقديراً لتعويض مستحق، وهنا لا يستحق الدائن أي تعويض.

يرى الباحث أن عقد الاحتراف الرياضي للمدرب هو من العقود الملزمة للجانبين الذي يحتوي على ترابط بين التزامات كل طرف من طرفي العقد وهذا ما أكدته المادة ١/١٧٧ من القانون المدني العراقي [١]:

١ – في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد العاقدين بما وجب عليه بالعقد جاز للعاقد الآخر بعد الأعذار أن يطلب الفسخ مع التعويض إن كان له مقتضى على أنه يجوز للمحكمة أن تنظر المدين إلى أجل، كما يجوز لها أن ترفض طلب الفسخ، إذا كان ما لم يوف به المدين قليلا بالنسبة للالتزام في جملته. وبناء على ذلك إذا لم يقم أحد طرفي العقد بتنفيذ التزاماته جاز للطرف الثاني أن يمتنع عن تنفيذ التزاماته (فإذا لم يدفع النادي او الاتحاد مستحقات المدرب المالية جاز للمدرب الامتناع عن التدريبات ويحق له المطالبة بالشرط الجزائي ولكن ضمن السياقات التي تم تثبيتها في العقد) وهذا ظهر بصورة واضحة عند تأخر الاتحاد العراقي عن دفع المستحقات المالية للمدرب البرازيلي زيكو وإصرار الاتحاد على عدم الدفع مدعيا إهمال زيكو لواجباته التدريبية، ولكن المدرب زيكو كسب القضية امام محطمة التحكيم الرياضي (CAS) واجبر الاتحاد دفع الشرط الجزائي (التعويض الاتفاقي) الذي تم اشتراطه لمصلحته في العقد كضمان للتنفيذ.

اما الهدف الثاني للبحث (تعرف كيفية تعامل الإدارات الرياضية مع الشرط الجزائي في عقود المدربين) عمد الباحث بعد تصحيح استمارات الاستبيان ثم تحويل درجات كل فقرة الى درجات عشرية من خلال تطبيق قانون المعالجة الإحصائية لمستوى الرتب (هيل) ثم استخراج ما يقابلها من قيمة في جدول هيل ثم تحديد الرتب وفقا للدرجات لكل استمارة استبيان.

---

١ – القانون المدني العراقي.

الجدول (٢) يبين الدرجات لكل فقرة ومجموعها للأندية والاتحاد

ت	النادي /الاتحاد	ف١	ف٢	ف٣	ف٤	ف٥	ف٦	ف٧	المجموع
١	الكرخ	٣	٢	٢	٣	٢	٢	٢	١٦
٢	النجف	٣	٢	٢	٣	١		٢	١٣
٣	الشرطة	٣	١		٣	١	٢	٢	١٢
٤	الطلبة	٢	٢		٢	٢	٢		١٠
٥	الاتحاد العراقي	٢	١	٢	٢	١	١	٢	١١
٦	الزوراء	٢	٢	١	٢	٢	١		١٠
٧	الجوية	١	١	١	١	٢		٢	٨

الجدول (٣)

يبين الدرجات العشرية لكل فقرة والمجموع والاوساط الحسابية والرتبة النهائية

ت	النادي /الاتحاد	ف١ عُشري	ف٢ عُشري	ف٣ عُشري	ف٤ عُشري	ف٥ عُشري	ف٦ عُشري	ف٧ عُشري	المجموع	سَ	الرتبة النهائية
١	الكرخ	٥,٧	٦,٦	٦,٦	٥,٧	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٤٤,٤	٦,٣٤	٥
٢	النجف	٥,٤	٦,٣	٦,٣	٥,٤	٧,٧	بدون اجابة	٦,٣	٣٧,٤	٦,٢٣	٦
٣	الشرطة	٥,٤	٧,٧	بدون اجابة	٥,٤	٧,٧	٦,٣	٦,٣	٣٨,٨	٦,٤٦	٤
٤	الطلبة	٦,٠	٦,٠	بدون اجابة	٦,٠	٦,٠	٦,٠	بدون اجابة	٣٠	٦	٧
٥	الاتحاد العراقي	٦,٦	٧,٨	٦,٦	٦,٦	٧,٨	٧,٨	٦,٦	٤٩,٨	٧,١١	١
٦	الزوراء	٦,٣	٦,٣	٧,٧	٦,٣	٦,٣	٧,٧	بدون اجابة	٤٠,٦	٦,٧٦	٣
٧	الجوية	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٦,٣	بدون اجابة	٦,٣	٤٣,٤	٧,٢٣	٢

من خلال الجدول (٣) ، يتبين لنا ان نادي الكرخ حقق مجموع (٤٤,٤) ووسط حسابي (٦,٣٤) إجابة على جميع الفقرات، ونادي النجف حقق مجموع (٣٧,٤) ووسط حسابي (٦,٢٣) فقرة ٦ بدون اجابة، اما نادي الشرطة فمجموعه كان (٣٨,٨) ووسط حسابي (٦,٤٦) فقرة ٣ بدون اجابة، اما نادي الطلبة المجموع كان (٣٠) ووسط حسابي (٦) فقرة ٣ وفقرة ٧ بدون اجابة، والاتحاد العراقي لكرة القدم كان مجموعه (٤٩,٨) ووسط حسابي (٧,١١) إجابة على جميع الفقرات، ونادي الزوراء حقق مجموع (٤٠,٦) ووسط حسابي (٦,٧٦) فقرة ٧ بدون اجابة، اما نادي القوة الجوية مجموعه (٤٣,٤) ووسط حسابي (٧,٢٣) فقرة ٦ بدون اجابة.

يتبين لنا من النتائج في الجدول (٣) ان الاتحاد العراقي لكرة القدم كان بالمرتبة الأولى بالرغم من حصوله على مجموع (٤٩,٨) درجة وهي درجة غير عالية وتعتبر قليلة عند تقييم المعرفة الحقيقية للشرط الجزائي مما يتيح للإدارة التعامل مع هذا الشرط بحرفية ومعرفة تعطي توازن حقيقي للعقد وهذا يفسر لنا الأخطاء التي يرتكبها الاتحاد عند ابرام العقود مع المدربين والتي غالبا ما تكون عقود مع مدربين محليين تتفوق فيها المجاملات على السياقات القانونية الصحيحة والتي تحفظ لكل ذي حق حقه.

اما المرتبة الثانية والثالثة والرابعة كانت للأندية (للجوية والزوراء والشرطة) على التوالي اذ امتاز إدارات هذه الأندية بالمعرفة البسيطة لهذه الفقرة الهامة في عقد المدرب وعند محاورة الإداريين وجد الباحث عشوائية في الأجوبة على الأسئلة التي تخص ابرام العقود والفقرات التي يحتويها العقد وان اغلب العقود تتم وتنتهي بأسلوب ودي عن طريق العلاقات والصداقات.

اما المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة فكانت (الكرخ والنجف وكربلاء) على التوالي اذ كانت معرفة الإدارات في هذه الأندية للشرط الجزائي معرفة سطحية وتكاد تكون معدومة وان المدربين يعملون لفترات دون عقود حقيقية ويكتفون بتحديد راتب للمدرب فقط.

وبناء على ما تقدم يرى الباحث ضعفا كبيرا لدى اغلب إدارات الأندية والاتحاد بأسلوب ابرام العقود وما يحتويه العقد من فقرات تضمن حقوق أطراف العقد وتوفر الضمات القانونية لتنفيذ الالتزامات وتطبيق البنود بدقة لتحقيق الهدف المنشود من العقد.

٥ – الاستنتاجات والتوصيات

٥-١-الاستنتاجات

١-المعرفة السطحية للشرط الجزائي في عقود المدربين المحترفين.

٢-اغلب العقود لا تتم وفقا للأسلوب القانوني الصحيح.

٣-يغلب على العلاقة بين المدربين والإدارات الرياضية علاقات الزمالة والصداقة دون التزام قانوني حقيقي.

٤-اغلب العقود تبرم وتنتهي دون ترتب أي حقوق للمدرب وليس للمدرب غير الراتب.

٥-٢-التوصيات

١-توفير اداريين مختصين بالعقود في إدارات الأندية والاتحادات.

٢-الاهتمام بتفاصيل ومكونات العقد الاحترافي لضمان حقوق الطرفين.

٣-تطبيق شروط الاتحاد الاسيوي لكرة القدم في العقود الاحترافية سواء للمدربين او اللاعبين.

٤-الابتعاد عن العلاقات الكلاسيكية والاقتراب من الحرفية في التعامل مع المدربين المحترفين.

المصادر

١ - القانون المدني العراقي.

٢ -علي يحيى المنصوري; الاتجاهات العامة للثقافة الرياضية، ط١، الاسكندرية.

٣-محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط١، (القاهرة، عالم الكتب ، ٢٠٠٠) .

٤-سعد عبد الرحمن، القياس النفسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.